لبنان.. ومحاولات الخروج من عنق الزجاجة

□ بعد (١٥) عاماً من اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية في لبنان لا يخفي البعض مخاوفه من تجدد النزاعات الطائفية وتطورها إلى مواجهات مسلحة، رغم أن الجميع يتفق على أن ذلك خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه، وقد حسمه اتفاق الطائف، ولم يعد من الممكن العودة إلى ما قبل أكتوبر ١٩٨٩م، إلاَّ أن محاولات مشبوهة تحاول إيجاد مناخ يخلط مأساة العراق بالسياسة وبالاغتيال وإثارة زوابع حول جملة من القضايا دون اكتراث للتبعات الخطيرة الناجمة عن هكذا مسالك ودروب.

نبيل نعمان

□ لا تزال تداعيات وتطورات الأحداث في لبنان تلقي بظلالها على مسار الأحداث في المنطقة وترسم معالم كثيرة، متباينة حيناً ومتقاطعة في أحيان أخرى، ويبدو أنها ستظل كذلك إلى حين، طالما وأن قوى كثيرة تتمترس للبنان وسوريا والمنطقة العربية عموماً وتعمل من غير كلل في اتجاه النيل من التضامن العربي أو ما تبقى منه ولا تتوانى في استثمار الأحداث كما حدث منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

منذ ذلك الحين تفاقمت الأوضاع في لبنان وزادت حدة الضغوط على سوريا التي استطاعت – بقرار سحب قواتها من لبنان إلى البقاع – أن تسحب مبررات البعض في تطويقها، رغم أن دمشق تعرف جيداً أن أهداف ومرامي قوى عدة أكثر مما تفصح عنه، ولا يتوقف فقط عند الوجود السوري في لبنان، بل يتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث ستثبت الأيام أن هذه القوى لن تتوقف عن توجيه السهام إلى دمشق وستحاول اختلاق مشكلة تلو الأخرى ووفق مسلسل ينطلق من توجهاتها تجاه المنطقة.

سحب القوات السورية بالكامل إلى سهل البقاع شرق لبنان ثم إلى الحدود اللبنانية – السورية، خطوة هامة تصب في مصلحة البلدين الشقيقين سوريا ولبنان، ويوفي بالتزامات سوريا حيال اتفاق الطائف وتنفيذاً للقرار رقم (١٥٥٩)، وهو ما ذكره الرئيس السوري بشار الأسد وأكده وزير الدفاع اللبناني في حكومة عمر كرامي المستقيلة بقوله : «إن الانسحاب يتطابق مع اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان».

كما اعتبر حزب الله – على لسان أمينه العام حسن نصر الله – أن الانسحاب السوري إلى البقاع قرار إيجابي لمصلحة سوريا ولبنان، مؤكداً الحرص على تنفيذ اتفاق الطائف بالكامل، إلاَّ أنه رفض أن يكون بقاء القوات السورية في البقاع خاضعاً لموجبات القرار رقم (١٥٥٩)، مشيراً إلى أنه يخضع لإرادة الدولتين اللبنانية والسورية على ضوء مصالح البلدين العسكرية والأمنية بحسب اتفاق الطائف.

لي الأحداث

□ واشنطن وتل أبيب وبعض العواصم الغربية تعمد في كذا مرة إلى ليّ الأحداث والتطورات في المنطقة العربية واستثمارها بشكل رخيص ينسجم مع تطلعاتها غير السوية في كثير من الأحيان والسعي إلى كسب المزيد، تارة بإظهار أي إجراء على أنه غير كاف، وتارة أخرى بتحميل مواقف وأحداث أكثر مما تحتمله وأبعد ما تكون عن الحقيقة والواقع، وكل ذلك لتمرير مشاريع مشبوهة معدة سلفاً هي في الحقيقة جزء مما يجري في المنطقة عموماً.

الانسحاب الذي أعقب خطاب الرئيس السوري بشار الأسد واجتماع المجلس الأعلى السوري – اللبناني، لم يرض واشنطن وباريس، ويبدو أنه لن يرضيهما شيء آخر متعلق بهذه القضية، حيث التقيا بشكل كبير دون التفات إلى أن من حق الدول إبرام اتفاقيات ثنائية تنسجم مع مصالحها ورؤاها، لكن البعض لا يريد لمسلسل تركيع الدول العربية أن يتوقف والاختراقات والتنازلات أن تنتهي، وسوريا هنا في دائرة كل هذه الممارسات وفي قلب أحداث عاصفة في العراق وفلسطين ولبنان.

يحاول البعض تصوير سحب ما تبقى من القوات السورية من لبنان على أنه يأتي تحت الضغط الدولي ونتيجة له، وهم يفعلون ذلك لتحقيق مارب أخرى ومكاسب رخيصة، رغم أنهم يعرفون أن سوريا أعلنت مراراً وتكراراً أنها لا ترغب في البقاء في لبنان وبدأت بسحب قواتها منذ عدة سنوات خمسة انسحابات، الأول في ١٤ يونيو ٢٠٠١م، والثاني في ٦ أبريل ٢٠٠٢م، والثالث في ٢٠ فبراير ٢٠٠٣م، والرابع في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤م، والذي أعقب سحب مفرزتين أمنيتين من الضاحية الجنوبية ومطار بيروت، لينخفض بذلك عدد القوات السورية في لبنان من (٤٠) ألفاً إلى أقل من (١٤) ألفاً حالياً، ولم تفعل ذلك إلاَّ استشعاراً بأهمية تطبيق اتفاقية الطائف وتمكين اللبنانيين من تحمل مسؤولياتهم، حيث يشير اتفاق الطائف إلى أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي.

ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان تقوم القوات السورية بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان – الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية – إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ظهر البيدر حتى خط حمانا المدبرج عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية – سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يُحدد بموجبه حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات بسلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها.

هذا ما أكده بيان المجلس الأعلى السوري – اللبناني، رغم أن البعض حاول التقليل من هذه الخطوة والانحياز للقرار رقم (١٥٥٩) والتخلي عن سقف الطائف، وهو ما يؤشر لأزمة قادمة ربما تكون أكثر في اتجاه تشكيل الحكومة اللبنانية القادمة وفرصة للراغبين في الإمساك بهذا الملف، بمعنى أن اللبنانيين سيكونون خلال الفترة القادمة أمام منعطف حاسم لمستقبل البلاد، وسيتبين كيف سيكون عليه هذا المستقبل، فإما أن يترفعوا عن التباين في الجزئيات والتجاوز إلى ما هو أكبر لاستقرار وسلام لبنان، أو أن تتصادم المواقف، خاصة بفعل تمسك البعض بما يفرضه القرار رقم (١٥٥٩) الذي وصفه البعض بأنه قرار «الفتنة» وسيكون كذلك في حال لم تخرج لبنان من أزمتها الراهنة في أقرب وقت.

مخاوف مشروعة

□ بعد (١٥) عاماً من اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية في لبنان لا يخفي البعض مخاوفه من تجدد النزاعات الطائفية وتطورها إلى مواجهات مسلحة، رغم أن الجميع يتفق على أن ذلك خطٌ أحمر لا يمكن تجاوزه، وقد حسمه اتفاق الطائف، ولم يعد من الممكن العودة إلى ما قبل أكتوبر ١٩٨٩م، إلاَّ أن محاولات مشبوهة تحاول إيجاد مناخ يخلط مأساة الاغتيال بالسياسة وإثارة زوابع حول جملة من القضايا دون اكتراث للتبعات الخطيرة الناجمة عن هكذا مسالك ودروب.

المخاوف – أيضاً – تأتي من مشاريع مشبوهة لضرب المقاومة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهما أمران يصبان في مصلحة إسرائيل ويضران بالمصلحة اللبنانية، وربما يخلطان الأوراق مجدداً، ورغم أن الجميع يتفق على رفض التحركات في هذا الاتجاه، إلاَّ أن البعض يرى أن المتغيرات في المنطقة ولهجة واشنطن ومعها تل أبيب ومحاولات الدخول بقوة في هذا الملف، تضع أكثر من تساؤل وتجعل المخاوف اللبنانية والسورية وحتى الفلسطينية مشروعة وفي محلها طالما ظلت إسرائيل مصدراً لإثارة القلاقل في المنطقة باحتلالها للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان، وترفض تطبيق القرارات الدولية بهذا الشأن بما في ذلك قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين رقم (١٩٤) الصادر من مجلس الأمن الدولي.

التظاهرات والتظاهرات المضادة بدت للبعض وسيلة لتمرير مواقف سياسية والتعويل عليها وما تعكسه من شحن للعواطف وتأطير للرؤى والاستحقاقات، في حين عول عليها البعض لتكون بديلاً عن الحوار وقفزاً على طاولة المفاوضات وتبادل الآراء للخروج من المأزق بتسميتها بـ «الانتفاضة الشعبية» أو «ثورة الأرز» كما أطلق عليها الغرب، ربما عطفاً على ما جرى في جورجيا ومؤخراً في أوكرانيا، متناسين أن الواقع اللبناني يختلف كل الاختلاف عن هكذا تغيير ولا يحتمل تنوعه السياسي مثل هذه الأساليب، وهي ليست، بشكل عام، مرفوضة طالما عبّرت عن إرادة الشعب وتطلعاته وكانت في إطار التعبير الديمقراطي، لكن البعض رأى في هذه التظاهرات جوهرها ومؤخراً في أوكرانيا، متناسين أن الواقع وجعلها الأساس وقائدة للحوار، خطراً على استقلال واستقرار لبنان، كونها لا ترسم خارطة واقعية للقوى اللبنانية، كما هي عادة الصورة الحاملة للتزييف والتضخيم، وقد حذر أمين عام حزب الله مبكراً من الاستخدام السيء للشارع، وقال : «كلنا لدينا شارع»، ورفض في دعوته لتظاهرة أمس أن تكون رداً على أي تظاهرة، وإنما تعبيراً عن الرفض والاحتجاج للتدخل الأجنبي في الشؤون اللبنانية ودعماً للدور السوري في لبنان.

بانتظار الأفضل

□ التحرك الآخر الذي ينتظره اللبنانيون هو تشكيل حكومة تخلف حكومة عمر كرامي المستقيلة، حكومة تلبي الطموحات وتستجيب للمتغيرات السائدة – كما يقولون – وتقطع الطريق أمام محاولات النيل من لبنان وسيادته واستقراره، وهو ما أبلغه رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود خلال لقائه وفد هيئة المتابعة لـ «منبر الوحدة الوطنية» برئاسة سليم الحص حينما قال : «إن لبنان يمر بمرحلة دقيقة من تاريخه الحديث تفرض توافق جميع أبنائه على المشاركة في حوار وطني يتناول كافة المواضيع التي تتباين فيها آراؤهم وصولاً إلى قواسم مشتركة تصون الوحدة الوطنية وتحصن صيغة العيش المشترك وتمنع استهداف الاستقرار والأمن».

واعتبر أن الاستشارات النيابية التي سيجريها مناسبة لتأكيد عزم القيادات اللبنانية على تحمل مسؤولياتها بالمشاركة في حكومة تضع في أولويات برنامج عملها متابعة التحقيقات لكشف ملابسات اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري بالتعاون مع المجتمع الدولي في سبيل المساعدة على جلاء ملابسات الجريمة النكراء وإجراء انتخابات نيابية نزيهة وعادلة وديمقراطية، والسهر على تطبيق كافة بنود اتفاق الطائف الذي ارتضاه جميع اللبنانيين كقاعدة لوفاقهم الوطني الذي يرعى مسيرة السلم الأهلي في البلاد.

تشكيل حكومة في أقرب وقت بعد مشاورات وحوارات، بعيداً عن المؤثرات الخارجية والابتعاد عن لغة الشارع والتفكير بعقلانية، من شأنه أن يقوض رهانات المتربصين والمتشككين في قدرة لبنان على اجتياز المرحلة بسلام، إذ شدد «لحود» على أن من غير الجائز إبقاء البلاد في حالة ترقب وانتظار، الأمر الذي يوجب على الجميع الالتقاء لحماية وطنهم، بعيداً عن المراهنات التي كانت في الماضي القريب سبباً مباشراً لحرب دامية لا يزال بعض آثارها ماثلاً أمامنا حتى اليوم، وأكد أنه لا يجوز لأحد أن يقدم مصالح الخارج على مصلحة بلده أو أن يتناغم في مواقفه مع مواقف خارجية يستفيد منها أعداء لبنان وفي مقدمتهم إسرائيل.

كل حدث عربي ينشر تداعياته وتفرعاته الخطيرة إلى مختلف الأقطار، ويطال صميم النظام العربي، خاصة عندما تكون وراءه قوى دولية تؤجج منه وربما تخرجه عن مساره وتجعل الدول العربية والجامعة العربية في وضع مشوّش وغير قادرة على اتخاذ موقف يحمي مصالحها وتطلعات شعوبها في وقف التدخلات الخارجية في كل صغيرة وكبيرة، وهذا – على كل حال – ليس وليد اليوم، بل هو نتاج تراكمات الواقع العربي وتغييب لقواه الفاعلة ودور البيت العربي وعدم السير بشكل واضح وجريء في اتجاه إصلاح المنظومة العربية وتجذير أسس العمل العربي المشترك لتلافي مثل هذه الانتكاسات.

ويبدو أن مسلسل الخيبات العربية لن يتوقف طالما ظل العرب يفكرون على النمط القديم ولم يواكبوا عملهم المشترك مع المتغيرات، ليس من أجل السير في ركابه بصورة عمياء، بل من خلال الإمساك بزمام الأمور والتحكم بمخرجات التحولات واستشراف المستقبل وفق رؤية واضحة والخروج من ردود الفعل الآنية، والأمل في قمة الجزائر أن ترسم أمل المستقبل بعد أن حركته قمة تونس العام الماضي، فالواقع العربي الراهن لا يحتمل المزيد من المساومة أو الترحيل لقضاياه المصيرية.